

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### التركيز الظاهر على مقالة صاحب الجوادر

لقد استنطت صاحب الجوادر بأنه لو افترضنا تكافؤ مرويات المواسعة و المضایقة تماماً لحكمنا المواسعة أيضاً نظراً لتوافقها للقرآن و تضادها للفرقية البكرية، ثم استكمل الجوادر مقالته الرائعة قائلاً:

«لكن من المعلوم إرادة النصوص القرآنية منه (الكتاب) أو الظواهر التي لا يحتاج فهم معناها إلى العصمة الربانية أو احتاج لكن على سبيل التنبية لغير بحيث يكون بعد الوقوف هو الظاهر المراد لديه (نظير تعليم الإمام قائلاً: «لمكان الباء» و نظير تحريم الاستمناء، حيث نبه الإمام على إطلاق آية: «فمن ابْتَغَ ورَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» بأنها تحتوي مصاديق الاستمناء...) لا الآيات التي ورد تفسيرها بالأخبار الظنية التي تلحق من جهتها بالبطون الخفية و على فرض صحتها (الرواية) بالسر المخزون و العلم المكنون (و حيث إنها تضاد ظاهر الآية فتحمل على تأويل لبطون) إذ ذاك في الحقيقة عرض (للخبر) على الخبر الذي لا مزية له على المعروض، ضرورة أن الكذب كما يمكنه اختلاق الكذب على الأئمة - عليهم السلام - فيما لا يتعلق بالتفسير، كذلك يمكنه الاختلاق فيما يتعلق به (تفسير الكتاب) بل قيل:

- قد طعن في الرجال على جملة من أرباب التفسير الذين شأنهم نقل الأخبار في ذلك عن الأئمة (عليهم السلام).

- كما طعن على أرباب الأخبار و وجد في التفاسير المنقولة عنهم (عليهم السلام) أكاذيب و أباطيل كما وجدت في غيرها من الأخبار.»[1]

إذن علينا أن نُفِيشُ المرويات المفسّرة للقرآن كي تَتَورَّطُ في الأكاذيب، بينما صاحب الميزان قد استنكر كافة الأخبار الآحاد المرتبطة بالتفسير و العلوم العقدية، أجل ربما يُستشهد بها كتأييد ليس أكثر - لا كدليل معتبر - و لكن الجوادر قد سجّل حجية الأخبار الآحاد لدى التفسير إلا أنه استوجب التمحیص و التدقیق فيها نظراً للعلم الإجمالي بتواجد الأكاذيب و التزويرات - و ضرباً على منهج بعض المفسّرين الذين يُهملون شأنية التفسير و يتساهلوون في سرد الروايات.

و تتميماً لمعتقد الجوادر قد عاب النجاشي أيضاً بعض المفسّرين قائلاً:

«و لقد كان قوم من السلف يضعون الحديث و يفسّرونـه على غير ما أنزل الله و يُؤوّلونـه على غير تأويـله .... محمد بن السائب الكلبيـ له روایات تفسیریـة كثيرة (أيـ هذا طعنـ عليه) ضعیـفـ فيـ الحديثـ غيرـ معتمـدـ عليهـ .... ثابتـ بنـ دینـارـ ثـقةـ ثـقـةـ إـلاـ أنـ كـتابـ التـفسـيرـ المـنسـوبـ إـلـيـهـ لـيـسـ بـثـبـتـ...»[2]

ثم استتمّ برهانه للمواسعة قائلاً:

«فدعوى بعض الناس إرادة الأعم من ذلك مما لا يصفع إلية وإن بالغ في تأييدها وتشييدها، بل شنع على الأصحاب بما غيرهم أولى به عند ذوي الألباب، وتفصيل الحال لا يناسب المقام.

بل القول برجحان تقديم الحاضرة مخالف للمحكي عن جميعهم، و لا ينافي ذلك اشتتمال بعض أخبار المضابقة على ما لا يقول به كثير من العامة (بل يوافقهم حتى) إذ ذاك (التوافق) إن كان يقبح فإنما هو بالنسبة إلى حمل الخبر على التقىة لا فيما نحن فيه (فلا يُعد كل موافق للعامّة تقىة و لهذا لو تمسّكنا بالمخالف لما استلزم أن نُحوّل الجانب الموافق على التقىة) مع أنّ التحقيق عدم قدره (التوافق) فيها (التقىة) أيضاً:

1. لاحتمال تجدد سببها (النقاية نظير أن الإمام حينما كان يُبَيِّنُ الحِكْمَةَ فقد طَرَأَ فجأةً ظرفُ النقاية فتُحْمَلُ تلك الفقْرَةُ فقط على النقاية).

2. أو لأنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا يُخْشِيُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ (الْحُكْمِ) دُونَ الْآخَرِ إِذَ التَّقْيِيَّةُ لَا تَنْحَصِرُ فِي خَوْفِ الْإِمَامِ (فَحَسْبَ بِلِ الْيُلْحَاظِ الْإِمَامُ وَضْعِيَّةُ الْمُتَسَائِلِ أَيْضًا فَيُطْبِقُ عَلَيْهِ التَّقْيِيَّةَ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ السَّائِلَ حَسَّاسٌ أَوْ مُتَعَصِّبٌ تَجَاهَ الْحُكْمِ الْوَاقِعِيِّ فَيَبْرُوحُ بِهِ عَلَنَا).

3. أو لأن ذلك (المواصعة) مما لا يتحقق فيه لظهور وجهه و دليله بخلاف غيره، أو غير ذلك مما ليس ذا محل تفصيله.» [3]

إذن إن عنوانِ :

- «خذ ما خالفَ العَامَّة».

## — ٩ — **التقدمة**

يمتازان قليلاً فإننا نتَّخذ مخالفة العامَة لدِي المرجحات فحسب بينما أسباب التَّقْيَة تُعطَى موطنَ التَّعارض و غيره أيضًا – كما مثلاً – فرغم أنَّ بعض روایات المضايق قد لَأَيَّمت العامَة إلا أنه لا يَسْتَدِعِي الحِلْمُ عَلَى التَّقْيَة إذ سنَّتَخذ العنوانَ الأوَّل و نَجْتَزِي حِكْمَ المَوَاسِعَة، فإننا لو اتَّخَذْنا المخالفَ لَمَا استَلَمْ أَنْ نُحَوِّلُ الْجَانِبَ المُوَافِقَ عَلَى التَّقْيَة إذ كُلَّ موافقة للعامَة لا يُعَدْ تَقْيَةً.

## ١] نفس الينبوع.

[2] لم أعنّ على يَنْبُوعِهِ، بل قد أَلْفَيْتُ خَلَافَهُ حِيثُ يَصْرَحُ النَّجَاشِيُّ قَائِلًا: «رَوْيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَبُو حَمْزَةَ فِي زَمَانِهِ مُثْلِ سَلْمَانَ فِي زَمَانِهِ. وَرَوْيَ عَنْهِ الْعَامَةُ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ. لَهُ كِتَابٌ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ (نَجَاشِيُّ اَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ). رَجَالُ النَّجَاشِيِّ. ص 115 قم»

[3] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 99 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.